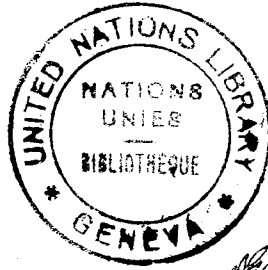




PROVISIONAL  
A/33/PV.103  
30 May 1979  
ARABIC



# الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محاضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك  
يوم الثلاثاء ، ٢٩ ايار/مايو ١٩٧٩ ، الساعة ١٠/٣٠

( كولومبيا )

السيد لبيفانو

الرئيس :

( بوروندي )

السيد سمبا ناناي

ثم :

— مسألة ناميبيا : مشروع قرار / ٢٧ - ( تابع )

يتضمن هذا المحاضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .  
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :  
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحاضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١١ / ٠٥مواصلة مناقشة البند رقم ٢٧ من جدول الأعمالمسألة ناميبيا : مشروع القرار رقم (A/33/L.103) (تابع)

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أود أن أذعو ممثل ناميبيا لتقدم مشروع القرار .

السيد لوساكا (ناميبيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة تنعقد في لحظة من لحظات التطورات الحرجة في الجنوب الافريقي . لقد أحبطت نظم الأقلية العنصرية - مرة أخرى - جهود التسويات التفاوضية على أسس قرارات الامم المتحدة في ناميبيا وزمبابوي . ان المقدر المكتوب لمنطقة الجنوب الافريقي بأسره هو مزيد من الاضطرابات ، ومزيد من الموت والدمار ، حيث أن الحروب الدائرة حاليا في ناميبيا وروديسيا الجنوبية سوف تتصاعد لا محالة . ان مسؤولية هذا الوضع وما يترتب عليه من عواقب وخيمة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين ، ينبغي القاؤها تماما على عاتق فاشيستي بريتوريا ، التي تجسد لها عصاة فورستر/بوثا . ان هؤلاء العنصريين المتعندين ، والمؤمنين بحكم الأقلية البيضاء والسيطرة ، هم الذين اختاروا استمرار وتزايد المواجهة مع الشعب المضطهد ، وافريقيا ، والامم المتحدة وجميع محبي السلام والقوى الديمقراطية والتقدمية في العالم . ان نظام بريتوريا لم يعد يخفي اطلاقا سر قراره باستخدام ناميبيا وروديسيا الجنوبية كأرض معركة لحروبه دفاعا عن النظام الكريه والغاشم للفصل العنصري . ولتحقيق هذا الهدف ، قررت جنوب افريقيا اقامة حلف عسكري اقتصادي جديد مع عملائها في روديسيا الجنوبية وناميبيا وما يسمى البانتوستانات . ان مفهوم ما يسمى قلعة افريقيا الجنوبية الهادف الى حماية وتأييد الفصل العنصري ، مسؤول عن انهيار الجهود التي بذلت في التسوية التفاوضية في زمبابوي وناميبيا على أسس من قرارات الامم المتحدة .

ان هذه الدورة مدعوة الى أن تبحث مسألة ناميبيا فقط . وليس هناك شك في أن ناميبيا تسير في نفس الطريق الذي سارت فيه روديسيا الجنوبية . ان الحقائق واضحة تماما . ان المهندسين هم أنفسهم ، ومناوراتهم هي نفسها . ان جنوب افريقيا ، التي كانت دائمة القوة التي تقف خلف تصرفات ايان سميث في روديسيا الجنوبية ، قد أظهرت - بطريقتها التقليدية المتغطرسة والمتحدية ، أنها

لن تتعاون مع الامين العام في تنفيذ قرارات الامم المتحدة ، وبصفة خاصة قرارى مجلس الامن رقم ٣٨٥ (١٩٧٦) ، ٤٣٥ (١٩٧٨) اللذين ينصان - ضمن أمور اخرى - على اجراء انتخابات حرة وعادلة في ناميبيا تحت رقابة وسيطرة الامم المتحدة .

ووفقا لمفهوم قلعة الجنوب الافريقي العدوانية ، فان جنوب افريقيا تحتاج الى ناميبيا للاستمرار في خوض الحروب دفاعا عن الفصل العنصرى . وخوفا من انتصار سوابو على عملائها في انتخابات حرة عادلة تحت رقابة وسيطرة الامم المتحدة ، اختارت جنوب افريقيا ما يسمى تسوية داخلية في ناميبيا ، والتي سوف تكون روديسيا فيها بمثابة بالون اختبار . وهي تواصل الآن جهودها لتحقيق هذا الهدف . والواقع أن فرض عملائها على شعب ناميبيا عن طريق ما يسمى تسوية داخلية كان دائما هو هدف جنوب افريقيا . لقد اهتم نظام بريتوريا بالمفاوضات على أساس قرارى مجلس الامن رقم ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) فقط الى الحد الذى يمكنه من أن يستخدمها لتغطية هدفه الحقيقي في ناميبيا . ومن ثم ، فانه مع المبادرة الراحنة من أجل اعطاء فعالية لهذين القرارين ، شهدنا سلسلة من الحركات المتعارضة والمتناقضة من جانب جنوب افريقيا في ناميبيا . واحدى هذه الحركات الكبرى تتضمن تعيين - من طرف واحد - ما يسمى الحاكم الادارى العام ، وما يسمى تسجيل المصوتين ، واجراء ما يسمى انتخابات في كانون الاول / ديسمبر ، واقامة ما يسمى جمعية وطنية ، لها سلطات تشريعية وتنفيذية ، ومن ثم البدء في تشكيل ما يسمى حكومة مؤقتة لتمهيد الطريق لاعلان الاستقلال من جانب واحد . وبذلك ، فان جنوب افريقيا على وشك أن تستكمل عملية وضع الامم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره أمام الامر الواقع بالنسبة للوضع في ناميبيا ، والذى تأمل ، أن البعض سوف يقبله بمرور الوقت .

ان جنوب افريقيا لم تستخدم العامين الأخيرين للمفاوضات لكي تخفي تسويتها الداخلية ولكن كذلك من أجل اضعاف موقف سوابو في ناميبيا ، وعلى الصعيد الدولي . ومن أجل تحقيق هذا الهدف فان جنوب افريقيا قد شجعت على ايجاد أطراف سياسية عميلة تلتزم بالدفاع عن مصالحها ، وتقسيم شعب ناميبيا وتحطيم سوابو . لقد أصبحت هذه المجموعات العميلة تتحرك بوحي من جنوب افريقيا ومؤيديها الامبرياليين كأحزاب ديمقراطية والتي ينبغي ان تقبل كبدل لسوابو التي يصورونها بأنها منبوذة من شعب ناميبيا وخلال العامين الأخيرين ، شهدت كذلك جهودا دائبة من جانب جنوب افريقيا من أجل تعذيب واعتقال الوطنيين النامبيين ، ولا سيما أعضاء سوابو . وفي هذا الشهر وحده ، فان أكثر من ٥٠ من قادة سوابو داخل ناميبيا قد اعتقلتهم جنوب افريقيا من أجل تمهيد الطريق لما يطلق عليه التسوية الداخلية . وفي هذا النطاق ، فان الحركة القادمة لجنوب افريقيا هي تحريم عمل سوابو كمنظمة داخل ناميبيا .

ان كل امرىء منصف وموضوعي لا بد وان يعترف بأن سوابو قد بلغت نضجها السياسي ، وهو أمر بدا واضحا وجليا خلال المفاوضات ومن أجل تيسير المفاوضات ، فان سوابو تقدمت مرارا وتكرارا بتنازلات بعيدة المدى . وينبغي أن يؤكد على أن هذه التنازلات قد قدمتها سوابو على الرغم من سوء النية الذي ظهر من جانب جنوب افريقيا عن طريق اعمالها على أساس استفزازاتها في المفاوضات ومذبحة كاسينغا ومذابح اللاجئين في ناميبيا وأنغولا وزامبيا . لقد تعاونت افريقيا والأمم المتحدة تماما وشجعتا المبادرة من أجل تنفيذ قرار مجلس الامن ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) والقرارات اللاحقة .

لقد تعرضت الامم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره للخداع والمناورات من قبل جنوب افريقيا . ولكن ربما كانت المفاوضات على مدى العامين السابقين لم تضع هباء . ونأمل في أن تكون قد أصبحت درسا هاما لأولئك الأعضاء في المنظمة الذين كانوا يخدعون بالاهام بأن تعنت جنوب افريقيا وأن الفاشستيين في بريتوريا يمكن أن يتعقلوا وأن يثوبوا الى رشدهم ، وان يوافقوا على تسوية لمسألة ناميبيا بالوسائل السلمية .

ومن الامور ذات المفضى في هذا السياق ، ان المبادرة التي أحبطتها جنوب افريقيا كان على رأسها الحلفاء التقليديون في العالم الغربي . لقد ارتفع صوت هذه الدول دائما بالحاجة

الى تغيير سلمي في الجنوب الافريقي . ان جنوب افريقيا لم تتمش فقط مع خطة التسوية لمسألة ناميبيا التي أيدتها الامم المتحدة ، بل قامت بتحدى كل من كندا وفرنسا وألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة . هل يمكن لهذه البلدان ان تؤيد بعد ذلك الحقوق الثابتة للشعب المضطهد في الجنوب الافريقي ، في تقرير المصير والاستقلال وفي الوقت ذاته تحمي جنوب افريقيا ضد ما تستحقه من اجراءات عقابية ؟ هل يمكن لهذه البلدان ، بارتياح الضمير ، ان تجادل بأن المناغولين من أجل الحرية ليسوا على حق في ان يحملوا السلاح من أجل تحقيق تحرر بلدانهم ؟ لقد وصلنا فعلا الى لحظة الحقيقة في الجنوب الافريقي . ان الوعود لم تعد تجدى . ان ما نتطلبه الان هو ان تهب البلدان الغربية وان تحاول من جانبها تحقيق العدل والحرية ، وذلك بالاتفاق على استخدام العصا ضد جنوب افريقيا . وهي لا تستطيع ان تقول بشيء من التعقل أن العلاقات الخاصة الاقتصادية والعسكرية مع جنوب افريقيا يمكن أن تستخدم كعامل ايجابي لاحداث تغيير في الجنوب الافريقي . وعلى هذه الدول الان ان ترتفع فوق أطماعها الاقتصادية ، وان تنضم الى المجتمع الدولي في انزال العقاب بنظام بريتوريا جزاءً تعنته .

ان التعقيبات الموجزة التي ذكرتها تمثل موقف وفد بلادي . وأشرف الان بأن أتقدم رسميا بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.37 ، والذي شاركت في تقديمه ٦٦ دولة عضوا فيها سنغافورة وترينيداد وتوباغو وتايلند . ان العدد الكبير من المشاركين في تقديم مشروع القرار الذين يمثلون كل المجموعات الاقليمية باستثناء احداها لدليل على القلق البالغ للمجتمع الدولي ازاء الاحتلال غير الشرعي والمستمر لجنوب افريقيا لناميبيا وضاوراتها المضللة التي تهدف الى بسط قبضتها على الاقليم . وتعكس هذه القائمة أيضا الارادة الجماعية القوية لمعظم الدول الاعضاء في الامم المتحدة باتخاذ تدابير فعالة من أجل وضع نهاية عاجلة للاحتلال غير الشرعي لجنوب افريقيا لناميبيا ، وتحقيق الحرية والاستقلال الفعلي للاقليم الذي قاست شعوبه زمانا طويلا .

ان مشروع القرار ، الذي أحظى بشرف تقديمه نيابة عن المشاركين فيه يعتبر بمثابة وثيقة أحسنت صياغتها ، وقد أولينا اهتماما كبيرا بالحاجة الى ان يحظى هذا المشروع بتأييد على أوسع نطاق مستطاع . لقد بذل المشاركون في تقديم مشروع القرار جهودا دائبة من أجل تضمين جميع وجهات النظر ومواقف الدول الأعضاء دون التضحية بأية مبادئ سياسية . وازاء خلفية الموقف الحساس في ناميبيا ، فان مشروع القرار يعتبر مشروعا معتدلا ، ويمثل أدنى حد ممكن .

وفي الجزء الأول من الديباجة ، يذكر مشروع القرار بقرارات الأمم المتحدة السابقة التي تؤكد حق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال الوطني . كما أنه يعبر عن الاقتناع بأن جنوب افريقيا تسعى الى اقامة نظام عميل في ناميبيا ، بما يمثله ذلك من خرق لقرارات الأمم المتحدة ويعيد التأكيد على تأييد سوابو في نضالها من أجل تحرير ناميبيا .

ويتضمن منطوق مشروع القرار اثنتي عشرة فقرة تشكل تحليلا واضحا للموقف . وتتناول هذه الفقرات المبادئ والاجراءات اللازمة ، وهي تنص على مايلي :

- ١ - تعلن الحاجة الملحة لضمان تحقيق الحقوق الثابتة لشعب ناميبيا في تقرير المصير الحقيقي والاستقلال الوطني في ناميبيا بما في ذلك خليج والفيستمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة وعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وكذلك القرارات الأخرى للجمعية العامة ومجلس الأمن ؛ بما في ذلك القرار ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) بشأن ناميبيا وتأييد شرعية نضاله بجميع السبل التي في متناوله ضد الاحتلال غير الشرعي لاقليمه من قبل جنوب افريقيا ؛
- ٢ - تؤكد رسميا من جديد ، المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة في ناميبيا ، وتجدد تصميمها على أن تكفل الاضطلاع الفعال والكامل لمسؤوليتها . ولتحقيق هذا الهدف تدعو جميع الدول الأعضاء وأجهزة الأمم المتحدة لكي تؤيد تماما مجلس الأمم المتحدة لناميبيا باعتباره السلطة القانونية الحاكمة لناميبيا الى حين تحقيق الاستقلال وفاقا لتفويضها؛
- ٣ - وتقرر أن جنوب افريقيا قد لجأت الى الخداع عن طريق تدابير من جانب واحد ، وعن طريق خطة خبيثة في ناميبيا ، وذلك خلال فترة المحادثات من أجل تسوية تفاوضية في ناميبيا ، مع الاضرار بشعب ناميبيا وحركة تحرره الوطنية وكذلك منظمة سوابو وذلك خرقا لقرار مجلس الأمن ، ولاسيما القرار ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) ، في ٣٠ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ والقرار ٤٣١ ( ١٩٧٨ ) في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٨ و ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) في ١٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ، و ٤٣٩ ( ١٩٧٨ ) في ١٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ والقرارات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ؛
- ٤ - وتشجب بكل شدة النظام العنصري لجنوب افريقيا لاجراءاته التي تقوم على التحدى والغطرسية في فرض ما يسمى "بتسوية داخلية" على شعب ناميبيا ، وذلك عن طريق "جمعية وطنية" غير شرعية ، تهدف الى تحقيق الاعتراف الدولي لعملائها هناك من أجل استمرار الاحتلال غير الشرعي لجنوب افريقيا واستغلالها العنصري الاستعماري لناميبيا ؛

- ٥ - تدعو جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي الى أن تحجم عن منح أى اعتراف أو تعاون مع الجمعية الوطنية غير الشرعية أو أى نظام قد يفرضه جنوب افريقيا العنصرى على شعب ناميبيا اهمالا لقرارات الأمم المتحدة .
- ٦ - تؤكد من جديد رسميا انه في الامكان التوصل الى تسوية عادلة ودائمة لمسألة ناميبيا فقط بالاشتراك المباشر والتام لمنظمة شعب جنوب غرب افريقيا ، وهي الممثلة الحقيقية لشعب ناميبيا ، وان اطراف النزاع في ناميبيا ، وجنوب افريقيا التي تحتل الاقليم بوجه غير شرعي وتقوم بالعدوان ضد الشعب ، ومن ناحية أخرى ، شعب ناميبيا تحت قيادة منظمة شعب جنوب غرب افريقيا ، التي تؤيدها الأمم المتحدة ، والتي هي مسؤولة مسؤولية مباشرة عن الاقليم لحين الاستقلال .
- ٧ - تشجب بشدة جنوب افريقيا على القاء القبض والاعتقالات المتصاعدة لزعماء وأعضاء منظمة شعب جنوب غرب افريقيا ، وأعمال العنف الأخرى ضد شعب ناميبيا كجزء من محاولات لاحتلال تطلعات شعب ناميبيا الى التحرير القومي الحقيقي ولتحطيم سوابو وفرض ما يسمى بتسوية داخلية في ناميبيا .
- ٨ - تطالب النظام العنصرى لجنوب افريقيا بأن يفرج فوراً ويغير شروط عن زعماء وأعضاء سوابو وأن يكف عن جميع أعمال العنف ضد شعب ناميبيا .
- ٩ - تدعو جميع الدول الاعضاء ، والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية الى أن تقدم تأييداً متزايداً والمساعدات المادية والمالية والعسكرية وغيرها لسوابو لتمكينها من تكثيف نضالها من أجل التحرير ناميبيا .
- ١٠ - تعلن رسمياً أن احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لاقليم ناميبيا ، وتحديدها الدائم للأمم المتحدة ، وحرب القهر التي تخوضها ضد النامبيين ، وأعمال العدوان الدائمة التي تشنها من قواعد في ناميبيا ضد البلدان المستقلة الافريقية ، وكذلك التوسع الاستعماري وسياستها التي تقوم على الفصل العنصرى ، تشكل تهديداً بالغاً للسلم والأمن الدوليين .
- ١١ - تطالب مرة أخرى بوضع حد فوري وغير مشروط للاحتلال غير الشرعي لناميبيا من جانب جنوب افريقيا .

١٢ - تدعو مجلس الأمن الى أن يعقد جلسة عاجلة لاتخاذ تدابير تنفيذية ضد جنوب افريقيا ، كما ينص على ذلك الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لضمان امتثال جنوب افريقيا لقرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا .

هذه هي الحد الأدنى للتدابير التي من اللازم أن تتخذها الجمعية العامة في ضوء ذلك الموقف البالغ الخطورة في ناميبيا ، وان الرأي العام الدولي ينبغي أن يهب وأن يدرك الحقائق القاسية لاحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا الذي يشكل تهديدا بالغا للسلم والأمن الدوليين . وان هذه الدورة للجمعية العامة ينبغي أن تثير الوعي العام الدولي ولكنها ينبغي أيضا أن تعسب التأييد لنضال شعب ناميبيا لتحرره الوطني . وبصفة الجمعية العامة ضمير البشرية عليها أن تضغط على مجلس الأمن لكي يتخذ تدابير تنفيذية ضد جنوب افريقيا . ولا يمكن للأمم المتحدة أن تتحاشى التحرك في هذا الاتجاه بعد أن أيدت المفاوضات السلمية وبعد أن عاينها بفطرسية وتحسب النظام الفاشستي في بريتوريا .

ان نظام بريتوريا لم يترك للأمم المتحدة أى خيار الا تطبيق هذه التدابير ضدها طبقا للفصل السابع من الميثاق وأن تؤيد تماما وبدون تحفظ نضال شعب ناميبيا بجميع الوسائل المتاحة من أجل الحرية والاستقلال الوطني . حقا ان جنوب افريقيا لم يترك لشعب ناميبيا أى خيار الا أن يكثف نضاله بجميع الوسائل المتاحة ، وان جنوب افريقيا لم يترك لافريقيا ، وجميع القوى التقدمية المحبة للسلم في العالم ، أى خيار الا أن يؤيد هذا النضال لشعب ناميبيا .

وبالنيابة عن مقدمي القرار ، فانني أوصي بأن يحظى مشروع القرار الوارد بالوثيقة A/33/L.37 بتأييد جماعي للجمعية العامة .

السيد لاي يا لي ( الصين ) ( الكلمة بالصينية ) : ان مسألة ناميبيا من أهم

المسائل التي تشغل الرأي العام العالمي . وان التطورات الأخيرة في ناميبيا وفي افريقيا الجنوبية تدل على انه من الضروري ومن المناسب الدعوة الى استئناف الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة كما قررت هذه الجمعية ، لدراسة موضوع ناميبيا فقط .



فطيلة فترة طويلة قام شعب ناميبيا بكفاح باسل ضد الاحتلال غير الشرعي وضد الحكم الاستعماري من جانب نظام جنوب افريقيا العنصرى ولتحقيق استقلاله القومي وتحريره . وفي السنوات الاخيرة خاض شعب ناميبيا كفاحا مسلحا تحت قيادة منظمة شعب جنوب غرب افريقيا ( سوابو ) . وقد نمت قواته المسلحة نموا كبيرا ولا تزال تنمو وتحقق انتصارات باهرة . وان كفاح شعب ناميبيا العادل قد نال تأييد الدول والشعوب الافريقية وتعاطفا كبيرا من جانب جميع شعوب العالم ومن الرأي العام العالمي . وان كفاح شعب ناميبيا وشعب زيمبابوى وشعب آزانيا قد أيد الواحد منهما الآخر وكوّنت شكلا من حركة التحرير الوطني للقضاء على القلاع الباقية للاستعمار والعنصرية في افريقيا الجنوبية .

وفي هذا الوضع ، فان السلطات العنصرية في جنوب افريقيا وجدت نفسها أمام صعوبات متزايدة داخليا وخارجيا . ومع ذلك فان القلة البيضاء ماتزال تكافح كفاحا مستميتا وتلجأ الى مختلف المناورات للحفاظ على سيطرتها على ناميبيا وان القوة المسلحة لا تزال هي الوسيلة الرئيسية التي يحاول بها العنصريون اخماد كفاح شعب ناميبيا . ومواصلة منهم لهذه السياسة المعادية ، فقد أرسلوا امدادات كثيرة وأنشأوا المزيد من المنشآت العسكرية في ناميبيا وكثفوا من قمعها المسلح لشعب ناميبيا . وألقوا القبض على كثير من القادة الوطنيين . وقاموا أيضا بهجمات مسلحة ضد البلدان المجاورة في افريقيا الجنوبية . ومن ناحية أخرى ، قاموا بمؤامرات سياسية وحاولوا ايجاد " تسوية داخلية " . وفي العام الماضي ارغموا على " القبول " لخطة الأمم المتحدة في سبيل استقلال ناميبيا ، ولكن سرعان ما تنكروا لكلمتهم ورفضوا تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بأن وضعوا صعوبات زائفة متحدثين بذلك الرأي العام العالمي . وفي غضون ذلك قاموا بانتخابات مزورة لاقامة نظام عميل يحاولون أن يضيفوا الشرعية عليه عن طريق " الجمعية التشريعية " المزيفة و " الحكومة المؤقتة " التي ادعوا أنهم سينشؤونها .

وهم الان يتآمرون لاقامة " مجموعة من الدول " في الجنوب الافريقي تتألف من جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية وناميبيا . وهكذا فانهم لا يريدون استمرار احتلالهم غير المشروع وحكمهم الاستعماري في ناميبيا فحسب ولكنهم يريدون اخضاع كل اجزاء الجنوب الافريقي تحت السيطرة المطولة والقوية لحفنة من العنصريين البيض وانما تدل كل هذه التصرفات الشريرة التي تبذرونها منهم على انهم الاعداء المفترسون العنيدون لشعب ناميبيا ولافريقيا كلها . ان مثل هذه الاعمال البشعة لن تنقذ السلطات العنصرية في جنوب افريقيا من مصيرها المحتوم . ولكنها ستزيد من ايقاظ شعب ناميبيا واستثارتة لمواصلة كفاحه بمزيد من الاصرار . وسيبرهن للعالم ان الحفنة القليلة من العنصريين البيض العنيدين لن يفادروا مسرح التاريخ بمحض ارادتهم مقدمين الاستقلال للشعوب المقهورة المستعبدة على طبق من الفضة . ان الكفاح الحازم هو الوسيلة الوحيدة للقضاء على الاستعمار وكسب الاستقلال الحقيقي والحرية وفي الظروف الحالية يتعين على الشعب ان يدعم كفاحه المسلح مع الاستمرار في الكفاح السياسي اللازم . ان تجارب التاريخ تدل على ان المفاوضات يجب ان تقوم على النضال وان الكفاح المسلح هو الضمان الحقيقي لكسب الحرية . هذا هو بالذات رد شعب ناميبيا على السلطات الرجعية في جنوب افريقيا .

وفي الوقت الحاضر فان الجنوب الافريقي يزداد اهمية في ضوء النزاعات الشديدة بين الدولتين العظميين . ان قوات الهيمنة الخارجية تنظر منذ زمن بعيد بتلطف الى ناميبيا والسبب في ذلك كافة اجزاء الجنوب الافريقي بسبب موارد ها الفنية واهميتها الاستراتيجية وهي تزيد من تسللها وتوسعها في هذه المنطقة في محاولة لاختضاعها لرقابتها وسيطرتها وذلك لدعم مواقفها في التنازع على السيطرة على العالم . ان شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا اللذين يكافحان من أجل الاستقلال والحرية عليهما مهمة كبيرة في الحفاظ على حريتهما من تدخل الدولتين العظميين والحيلولة دون تدخلهما وتخريبهما . وقد صدق احد القادة الافارقة ان قال :

" ان افريقيا لا تريد التخلص من نوع من الاستعمار لتتقيد باغلال استعمار آخر " .

وهذا هو التعبير الصحيح عن موقف كل دول افريقيا وشعوبها

ان حكومة الصين وشعبها قد ادانا دائما وبشدة السلطات العنصرية في جنوب افريقيا وذلك بسبب احتلالها غير المشروع وحكمها الاستعماري لناميبيا ولتخطيطها السياسي من أجل " حل داخلي " . اننا نؤيد بحزم ، الشعب الناميبى في كفاحه العادل من اجل الاستقلال الوطني

والحرية ، وموقفنا الدائم هو انه لا بد من حصول ناميبيا على استقلال وطني حقيقي قائم على اساس سلامة ووحدة اراضيها وبعيدا عن اى تدخل خارجي . ان على النظام العنصرى في جنوب افريقيا ان يضع حدا لاحتلاله غير الشرعي لناميبيا . ويسحب بدون شرط كل قواته العسكرية والبوليسية ، وادارته من ناميبيا . ان الامم المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة لا تتزعزع في سبيل تحقيق استقلال شعب ناميبيا . ان السلطات العنصرية في جنوب افريقيا ان تتحدى قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن الخاصة بالمشكلة تواصل احتلالها غير المشروع لناميبيا وتتحدى بذلك ميثاق الامم المتحدة وتهدد أمن افريقيا وكذلك امن وسلام العالم كله . وفي ضوء هذه الظروف ، فاذا ما سمحت الامم المتحدة بمثل هذه الاعمال التي تقوم بها جنوب افريقيا . ولم تفلح في اتخاذ اى اجراءات فعلية فانها بذلك سوف تشجع حكومة جنوب افريقيا على الاستمرار في سياستها . ونحن نعتقد انه من المعقول والعاقل ان تقوم دول افريقيا عديدة بمطالبة مجلس الامن بتطبيق اجراءات حاسمة ضد جنوب افريقيا بما في ذلك العقوبات الاجبارية المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . اننا نؤيد بحزم هذه المطالب ونأمل ان تصل هذه الدورة المستأنفة الى قرارات في هذا الصدد .

وبالرغم من ان شعب ناميبيا سوف يلقي الكثير من الصعوبات والعقبات في طريقه نحو الاستقلال الوطني والتحرر فاننا مقتنعون تماما ان شعب ناميبيا الباسل - بتأييد شعوب افريقيا والعالم - سوف يعزز وحدته وكفاحه ويقضي على تدخل وتخريب القوتين العظميين ويحقق كافة المؤامرات التي تدبرها سلطات جنوب افريقيا فيكتسب استقلاله الحقيقي .

السيد داشتسيرن (منغوليا) (الكلمة بالانكليزية) : ان تخصيص هذه الدورة

المستأنفة لبحث مسألة ناميبيا وحدها يؤكد الخطورة المتزايدة لهذه المسألة . وكما تعرفون فان هذا الموضوع كان وسيبقى موضوع نقاش في الامم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية وان مؤتمراً موبوتو في ١٩٧٧ حول ناميبيا وزمبابوى ، والدورة الاستثنائية التاسعة للجمعية العامة في ١٩٧٨ والدورة المستأنفة الحالية ، وكذلك محافل اخرى كبرى ، والتدابير العديدة التي تقررته على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي . كل ذلك يؤكد خطورة هذه المشكلة .

ورغم الجهود الدائمة التي يبذلها المجتمع الدولي والامم المتحدة فان الموقف في ناميبيا لا يزال متوترا للغاية وحرجا جدا في هذه الاونة . ان شعب هذا البلد لا يزال يعاني من الاضطهاد العنصرى والا استعمار من جانب جنوب افريقيا ، التي ترفض الانسحاب من اراضي هذه البلاد . ان نظام بريتوريا لا يتشبه فقط باحتلال ناميبيا بل يحاول ان يسيطر على هذا البلد سياسة الفصل العنصرى البغيضة التي نددت بها الامم المتحدة مرات عديدة على اساس انها جريمة ضد الانسانية . وعلاوة على ذلك فان نظام جنوب افريقيا يواصل سياسة تعمل على ضم خليج والفيش وهو الميناء الوحيد العميق لناميبيا . وبذلك فان العنصريين يحاولون تقويض وحدة وسيادة هذا البلد على ارضه .

وفي مواجهة معارضة شعب ناميبيا الصلبة تحت ادارة حركة التحرير الوطنية لناميبيا وازاء الضغط الكبير من قبل الرأى العام الدولي فان نظام جنوب افريقيا العنصرى لم يكتف بتصعيد عمليات القمع ضد شعب ناميبيا ومناضليه من الوطنيين ولكنه لجأ الى المخاتلة والى وسائل اخرى لخداع الرأى العام العالمى .

ان ما يسمى بالحل الداخلى المزعوم لمسألة ناميبيا والمفاوضات التي لا تنتهي ، والتي بدأتها الحكومات الغربية لم تؤد الى نتيجة ايجابية بل انها على العكس من ذلك فانها لم تكن الا وسيلة لتأجيل حرية وسيادة شعب ناميبيا ولاعطاء العنصريين في جنوب افريقيا الوقت الكامل للقيام بمناوراتهم ولدعم مواقفهم في ناميبيا .

:

ان ما يسمى بالانتخابات التي جرت في كانون الاول / ديسمبر الماضي ليست سوى عملا مخادعا قام به العنصريون وذلك بهدف اقامة نظام عميل من شأنه ان ينفذ سياسة الاستعمار والضم التي تنتهجها جنوب افريقيا . وعلاوة على ذلك فان نظام بريتوريا قد انتهج علانية سياسة من أجل اعلان الاستقلال من جانب واحد وهو استقلال مزيف تحت رعاية بريتوريا ويعني هذا انشاء روديسيا الجديدة .

ان هذه المناورة من جانب جنوب افريقيا والانتخابات التي اجراها نظام الاقلية العنصرية في روديسيا ، تمثل محاولات جديدة للعنصريين من اجل دوام احتلالهم لناميبيا وزمبابوي . وفي هذا الصدد فان وفد بلادي يؤيد تماما الرأي الذي اعرب عنه في الوثيقة الختامية التي اعتمدها لجنة ال ٢٤ في نهاية نيسان / ابريل الماضي خلال اجتماعات بلغراد (A/AC.109/578) وبينما كان نظام بريتوريا يقوم بكل هذه المناورات ، شن اخيرا حملة عنيفة من اجل القيام باستعدادات عسكرية في البلاد وقام كذلك باعمال اضطهاد شامل ضد الوطنيين . وقد ذكرت الصحف انه احتجز اكثر من اربعين زعيما او عضوا نشطا من اعضاء منظمة سوابو خلال الشهر الماضي . واننا نطالب بأن يتم فورا اطلاق سراح اعضاء منظمة سوابو ، وكذلك كافة الاعضاء المحتجزين سياسيا والذين يتم تعذيبهم وتساء معاملتهم من قبل العنصريين .

ونحن نعرب عن قلقنا البالغ حيال النقل الاخير لكميات كبيرة من المعدات العسكرية يشمل الطائرات والدبابات الى ناميبيا . وتستخدم هذه المعدات في ضرب المواطنين النامبيين وفي الاعديات المسلحة التي تشن ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة . ان ابرز مثل لهذه الاعمال العدوانية الفاضحة التي يشنها العنصريون ضد الدول الافريقية المستقلة يتمثل في الاعديات التي تمت مرارا وتكرارا هذا العام بواسطة نظام بريتوريا ضد انغولا . ان حكومة وشعب بلادي ينددون بشدة بهذه الاعديات ، وكذلك بالاعمال الاخرى المشابهة التي ترتكبها جنوب افريقيا دون مبرر . ويجب القيام باجراء لوضع حد سريع لهذه الجرائم ضد الدول الافريقية المستقلة . ان وفد بلادي باسم حكومتنا وشعبنا ، يود كذلك ان يؤكد على مساندة التامة لحكومة وشعب انغولا ، اللذين كانا مرارا وتكرارا ضحية لهذه الاعديات ، وهذا الابتزاز وهذا التواطؤ بين قوى الاستعمار والعنصرية والقوى الرجعية الاخرى .

ويعرب وفد بلادى عن قلقه العميق ازاء ما قرأناه بالصحافة العالمية اخيرا من أن جنوب افريقيا سوف تقوم قريبا باجراء تفجير نووى ، وتقول هذه المصادر ان هذا التفجير سوف يشكل خطوة هامة بالنسبة لنظام بريتوريا على طريق انتاج القنبلة الذرية . ان قيام جنوب افريقيا برفض التوقيع على معاهدة عدم الانتشار يثير قلق المجتمع الدولي . ان قيام سلطات بريتوريا بذلك ، يعني انها تقوم بتحدى شعوب العالم أجمع ، ويجب ان نواجه هذا التحدى قبل فوات الاوان .

وفيما يتعلق بالجرائم التي يرتكبها نظام جنوب افريقيا العنصرى ، فاننا لا نستطيع الا أن نشير الى المساندة العلنية والصريحة والمستترة التي تقوم بعض الدول الغربية وشركاتها عبر الوطنية بتقدمها الى الانظمة العنصرية ، وذلك حينما تحتفظ في ناميبيا بمصالح اقتصادية هائلة ، بهدف الحصول على ارباح كبيرة . وتقول الصحف ان هذه الشركات قد حصلت في العام الماضي وحده على ارباح نتيجة استثماراتها في ناميبيا بلغت ٣٥ مليون دولار ، ويوضح هذا الرقم الدوافع وراء مساندة هذه الشركات عبر الوطنية والدول الغربية للعنصرين في افريقيا .

وفي هذا المضمار يعتقد وفد بلادى ان الجمعية العامة يجب ان تطلب الدول الغربية من جديد بأن توقف فوراً تعاونها مع السلطات العنصرية . ومن الملح كذلك أن تقوم الجمعية العامة بحث الدول الغربية على انتهاج تدابير ادارية وقانونية مشددة ضد مواطنيها وشركاتها التي لها مصالح واقتصادية وغيرها في ناميبيا وزمبابوى وجنوب افريقيا . وعلاوة على ذلك فانه يتعين علينا ان نلجأ لكافة الوسائل واستخدام كافة الادوات التي في حوزتنا في اطار الامم المتحدة ، وعلى الصعيد العالمي وذلك لممارسة ضغط اقوى واكثر تشدداً ضد العنصرين وحمايتهم .

لقد تأخرت الامم المتحدة في اتخاذ تدابير فعالة ضد جنوب افريقيا لعزل العنصرين ومقاطعتهم حتى يتسنى اسقاط هذا النظام ، وانتصار حركة التحرير الوطنية . واننا نتفق مع الدعوة التي وجهت الى الدول الغربية دائمة العضوية في مجلس الأمن حتى لا تحول دون قيام المجلس بانتهاج تدابير تأديبية فعالة ضد جنوب افريقيا . ان هذه التدابير يجب أن تبدأ بتوقيع عقوبات الزامية طبقاً للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . ان وفد بلادى يؤيد تماما فرض حظر على تصدير الاسلحة لجنوب افريقيا طبقاً للقرار ٤١٨ لمجلس الأمن . وتولي اهمية قصوى الى الاحترام الحازم لهذا الحظر من قبل كافة الدول خاصة الدول الغربية الكبرى التي قدمت للعنصرين اسلحة غاية في التطور . اننا نعتقد كذلك ان حظر تصدير الاسلحة لا يمكن ان يكون كافيا في حد ذاته الا اذا استكمل بفرض عقوبات اقتصادية كاملة وما الى ذلك من الجزاءات والعقوبات الفعالة .

وانا ما انتقلت الى جانب اخر من المشكلة ، فاني أود أن أعرب في هذا الشأن عن  
 اغتباطي لأن الشعب الناميي ومواطنيه بقيادة سوابو ما زالا يحققان النصر تلو النصر ، وذلك في  
 النضال الذي يشنه ضد الاضطهاد العنصري الاستعماري من أجل الحصول على الحرية والاستقلال .  
 ويود وفد منغوليا في هذا الصدد ان يرحب بحرارة بوفد سوابو الممثل الوحيد الشرعي لشعب  
 ناميبيا وقد اعترف له بهذه الصفة من قبل الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، واننا نأمل من  
 خلال هذا الوفد ان ننقل الى كافة المواطنين في ناميبيا وعلى الاخص اعضاء سوابو امنا في أن  
 يحققوا النجاح التام في نضالهم . اننا نعرب عن اغتباطنا التام لان سلطة ونفوذ سوابو الدوليتين  
 تزدادان على المسرح العالمي . وقد رأينا منظمة سوابو تشترك كعضو كامل العضوية في حركة  
 عدم الانحياز وفي الاجتماع الخاص بمكتب تنسيق دول عدم الانحياز الذي انعقد في مابوتو . وفي  
 هذه الظروف فان المجتمع الدولي والامم المتحدة يتعين عليهما ان يزيدا من مساندة السبسياسة  
 والمعنوية الى حركة التحرر الوطنية سوابو وذلك لكي نقرب اليوم الذي يحصل فيه شعب ناميبيا  
 على الحرية والاستقلال .

وفي الختام يود وفد بلادى ان يعرب عن الامل في ان تتمكن الدورة المستأنفة للجمعية  
 العامة من ان تقدم مساهمة جديدة للجهود التي تبذلها المنظمة وذلك لمساعدة شعب ناميبيا  
 بفعالية في نضاله من أجل الحصول على استقلال وحرية حقيقيتين .

السيد كوريا داكوستا (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : ان الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة تتعقد مرة أخرى بهدف بحث مسألة ناميبيا بمفردها . ان ذلك الاستمرار على مدى الاعوام للنقاش بشأن مصير الاقليم ، وذلك التراكم المتزايد للمقرارات والمقرارات بشأن ذلك الموضوع ، قد يفضي بنا الى الشعور بأن جهودنا عديمة الجدوى في وضع حد لذلك الموقف غير العادل وغير القانوني ، والذي رغم الشجب الاجماعي من قبل المجتمع الدولي لا يزال ينتهك احد المبادئ الاساسية في ميثاق الامم المتحدة ، ألا وهو تقرير المصير . ان هذا رأى تعتقد فيه جميع الدول التي تنتمي الى جميع القارات ، شرقا وغربا ، شمالا وجنوبا ، ولا شك أنه رأى المجتمع الدولي بأسره . لكن ، ما من شيء يتعارض مع المثل التي نؤيدها كدول ذات سيادة ، مثل أن نتقاعس عن محاولاتنا من أجل تحقيق الاستقلال لناميبيا ، كوحدة اقليمية واحدة ، مهما كانت الاحتمالات قائمة . ان المسؤولية القانونية تجاه ناميبيا وشعبها المعهود بها الى الامم المتحدة ، لا تخضع لأي خيار او نقاش ، ولا يمكن ان نتهرب منها على اساس ان الطريق اليها تحف به الصعاب . ان مسؤوليات الامم المتحدة واضحة ، وقد وردت بجلاء في قرارات عديدة اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن .

في ٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، عند مناقشة البند ٢٧ من جدول اعمال الجمعية العامة ، أتاحت لي الفرصة للتعقيب على ما كنا نراه كشرط اساسية لتحقيق تسوية عادلة وسلمية لمسألة ناميبيا ، وكذلك بشأن العقبات التي تواجه الخطوات المحددة والحقيقية في هذا الاتجاه . وفي تلك المناسبة قلت :

” ان النية من اجل وضع اطار لايجاد تسوية مقبولة دوليا لمسألة ناميبيا عن طريق انتخابات حرة تحت اشراف وسيطرة الامم المتحدة ، التي هي مصدر السلطة الوحيد فيما يتعلق بهذا الاقليم ، تتعرض الآن للتوقف عن طريق مناورات تهدف الى خلق جو غير ملائم للمقرر الذي اتخذته المنظمة . ” (A/33/PV.80, p. 166)

ان مخاوفنا فيما يتعلق بمستقبل المفاوضات بهدف تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) ، قد تزايدت نتيجة لرفض السلطات العنصرية لجنوب افريقيا اظهار حسن نواياها واخلاصها بالنسبة لاهدافها ، تاركة أملا واهيا بأن بريتوريا سوف توافق على تسوية دولية مقبولة تنص على استقلال ناميبيا . ان حكومة جنوب افريقيا لم تعلن صراحة عن رفضها للاحكام الاساسية لاقتراح الأمين العام



بشأن ناميبيا فحسب - ان جعلت ذلك من العسير تنفيذه - ولكن علاوة على ذلك فان حكومة بريتوريا قد حاولت دعم الموقف الذي نجم عن الانتخابات الداخلية التي اجريت في كانون الاول / ديسمبر الماضي ، والتي اعتبرت نتائجها لافية وباطلة من جانب مجلس الأمن . ان قرار اقامة حكومة مؤقتة في ناميبيا ، وتحويل الجمعية التأسيسية القائمة الى جمعية وطنية ، وتعيين مستشارين للحاكم العام هي خطوة أولى في الاتجاه نحو انشاء سلطة تنفيذية غير شرعية في ناميبيا ، تعتبر تدابيرا تهدف الى الحفاظ على الاقليم تحت قناع ما يبدوا طارا ديمقراطيا حرا ، والذي لا يمكن ان يخدع ، رغم ذلك ، اولئك الذين التزموا بقضية الحرية والمساواة العنصرية والاستقلال .

وخلال رسالة وجهها وزير الخارجية البرازيلي في الاحتفال بعام التضامن الدولي مع شعب ناميبيا ، أكد من جديد تأكيد دولته لقرارات مجلس الأمن بشأن ناميبيا . ان البرازيل تفتتح تماما بأن ارادة شعب ناميبيا ، التي سيتم الاعراب عنها في حرية عن طريق عقد انتخابات عامة تحت رقابة وسيطرة الأمم المتحدة ، هي الأساس الوحيد المقبول لتحقيق الاستقلال . ومن أجل تحقيق ذلك الهدف ، فان البرازيل تؤيد ، بكل حزم ، تأكيد المسؤولية القانونية للأمم المتحدة في الاقليم ، وذلك عن طريق دعم دور مجلس ناميبيا . ان أملا خالصا يحدونا في أن هذه الدورة المستأنفة سوف تتخذ خطوات حاسمة من أجل تهيئة الظروف الضرورية ، بغية وقف السيطرة غير القانونية لجنوب افريقيا في ناميبيا .

السيد ليبيرتي (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : ان الدول التسع الاعضاء في المجتمع

الاوروبي ، في تصريحها المشترك امام الجمعية العامة في ٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، قد اشارت الى انه لا بد ، دون اي تأخير كما يقتضي القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) ، من تمكين شعب ناميبيا من ان يقرر بنفسه مصيره عن طريق انتخابات حرة تحت اشراف وادارة الامم المتحدة ، وذلك طبقا لخطة التسوية المعتمدة من قبل مجلس الأمن في قراره ٤٨٥ (١٩٧٨) . اليوم يتعين علينا ان نتبين ان تنفيذ هذا المخطط لم يبدأ بعد . اننا نأسف - ايضا - لاسيما وان جهودا كثيرة قد بذلت للتغلب على بعض الاعتراضات واختلافات الرأي القائمة حول التفسير . وبعد استشارات مكثفة مع الاطراف المعنية بطريقة مباشرة ، او عن طريق ممثله الخاص ، فان الامين العام في تقريره لمجلس الأمن في ٢٦ شباط / فبراير ١٩٧٩ اقترح حلولا تمكّن من التغلب على الصعوبات الاخيرة ، ولاسيما

فيما يتعلق بمرابطة العناصر المسلحة لسوابو الموجودة في ناميبيا اثناء الفترة الانتقالية او خارج  
الاقليم وقت وقف اطلاق النيران .  
ان البلدان الخمس الغربية ، التي اتخذت مبادرتها بالنسبة لمفاوضات ناميبيا ، قد اعتبرت  
ان توصيات السكرتير العام تتفق مع اقتراح التسوية المقبول من قبل جنوب افريقيا ومن سوابو في الوقت  
نفسه . ان هذا الحكم تشاطره وفود الدول التسعة دون اى تحفظ . وخلال المناقشات الوزارية ،  
التي انعقدت في نيويورك في ١٩ و ٢٠ اذار/مارس الماضي ، فان وزراء الدول الغربية الخمس قد  
تلقوا من دول الخط الاول ومن سوابو انهم سوف يحترموا احكام وقف اطلاق النيران . لقد وضعت  
الدول الخمس اقتراحات عملية لتأمين الهدوء في الاقليم وعلى الحدود اثناء الفترة الانتقالية . ومع  
ذلك ، فان حكومة جنوب افريقيا ، من جانبها وحتى الآن ، ما تزال تعارض الاحكام التي اقترحها  
الامين العام بخصوص مرابطة قوات سوابو ، وبذلك تعطل ارسال مجموعة الامم المتحدة للمعاونة في  
عملية الاستقلال الى ناميبيا .

ان حكومات الدول التسع يشغلها هذا الموقف كثيرا ، وتود أن توجه نظر حكومة جنوب افريقيا الى النتائج التي قد تترتب على ذلك ، لأن أى تأخير في تطبيق تسوية سلمية مقبولة دوليا من شأنه أن يزيد حالات التوتر في المنطقة ، ويفسح المجال لمزيد من أعمال العنف والقهر التي لا يمكن تجنبها .

ان الدول التسع الأعضاء في المجموعة الاوروبية لتدين بشدة حالات القبض التعسفي التي راح ضحيتها أخيرا أعضاء منظمة شعب جنوب غرب افريقيا ( سوابو ) في ناميبيا . ان تلك التدابير التي من شأنها أن تخمد صوت حزب سياسي هام سوف تتعارض والاهداف تسعى اليها الأمم المتحدة ، ألا وهي مشاركة جميع الناميبيين في عملية سياسية حرة وديمقراطية .

كما اننا ندين أيضا جميع الهجمات التي ترتكب ضد البلدان المجاورة ، وكل أعمال العنف والاعتداءات التي ترتكب في الاقليم . لذا فانه من الضروري أن تقوم جميع الأطراف المعنية بالامتناع عن اللجوء الى العنف ، وأن تكون معتدلة حتى تساعد على ايجاد جو مناسب لتنفيذ خطة الأمم المتحدة .

ان حكومات الدول التسع تؤكد من جديد تأييدها للجهود التي تبذلها الدول الغربية الخمس ، ودول الخط الأول والأمين العام لتنفيذ خطة الأمم المتحدة ، وليس هناك من سبيل آخر لتحقيق استقلال ناميبيا في ظروف سلمية معترف بها من قبل الجميع وانهاء الاحتلال غير المشروع للاقليم .

ان الدول التسع ترفض أية محاولة لفرض تسوية داخلية في ناميبيا وقد رفضت الاعتراف بشرعية الانتخابات التي تمت من طرف واحد في الاقليم في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ . ولقد أعلن مجلس الامن من ناحيته ان هذه الانتخابات لاغية وباطلة . ان القرار المتخذ من قبل حكومة جنوب افريقيا في كانون الاول / ديسمبر الماضي لتحويل الجهاز الناتج عن المشاورات الى جمعية تأسيسية وتوسيع تشكيلها لن يجعلها مشروعة ؛ لأن هذا الاجراء ، ببساطة ، لا يتفق مع التسوية المقبولة دوليا .

ان جنوب افريقيا تواجه مرة أخرى اختيارا حازما . ان حكومة جنوب افريقيا مازالت متمسك بقبول اقتراح تسوية الدول الخمس ، وعلى ذلك فانها لا يمكنها أن تؤخر وصول فريق الامم المتحدة

للمعاونة في عملية الانتقال ، الى ناميبيا دون أن تزيد من التشكك في نواياها ، والحل الدولي الذي تؤيده الام المتحدة ، قد نال تأييد جزءا كبيرا من الرأي العام في ناميبيا ، ودول الخط الأول ، وكذلك هناك الكثير من الدول الافريقية الاخرى التي أيدت هذه الخطة ، كما أن المجتمع الدولي في مجموعه أيضا يؤيد تنفيذها .

ان الدول التسع لا تزال تعارض بشدة كل خطة تسوية لا يمكن الاعتراف بها دوليا ، لانها سوف تقضي على ناميبيا بالعزل ، ونحن لا نعتقد أن نقط الاختلاف القائمة كافية لان تعادل أي مخاطر تترتب على المزيد من التأخير في تنفيذ خطة الأمم المتحدة . ولذا . فاننا نطالب حكومة جنوب افريقيا بأن تقبل دون أي تأخير تنفيذ القرار رقم ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، وتمكين فريق الام المتحدة للمعاونة في عملية الانتقال من الاقامة في ناميبيا . ولقد حان الوقت للناميبيين كي يمارسوا حقهم في تقرير مصيرهم بحرية ، وأن ينضموا الى مجتمع الأمم المستقلة .

السيد فولبي ( غانا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : عندما اتخذ مجلس الام قراره رقم ٤٣٩ ( ١٩٧٨ ) ، فانه حذر من أن اخفاق جنوب افريقيا في الفاء الانتخابات المنهى عنها في ناميبيا والتعاون مع مجلس الام والامين العام في تنفيذ قرارات المجلس أرقام ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) ، ٤٣١ ( ١٩٧٨ ) و ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، سوف تضطر مجلس الأمن الى اتخاذ تدابير ملائمة ، بما في ذلك الاجراء الوارد في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة

” . . . من أجل كفالة اذعان جنوب افريقيا للقرارات الآنف ذكرها ” .

وهكذا ، فقد أعد المسرح للام المتحدة ليس فقط لاستعادة حقوقها التامة على ناميبيا ، وان تكفل احترام جنوب افريقيا لسلطة المنظمة العالمية ، بل أيضا ازالة هذا الخطر المتزايد على السلم والأمن الدوليين ، والذي يكمن في الاحتلال غير الشرعي لنظام الفصل العنصري للاقليم . وبالرغم من أن ذلك حدث بعد مزيد من التردد ، فان اتفاق جنوب افريقيا على التعاون مع الأمم المتحدة في سماعها من أجل تسوية تفاوضية على أساس خطة الغرب قد شكل منعطفا للاحداث ينطوي على آمال ، ومهما كانت آمالنا واهمة الا اننا يجب أن نتمسك بها . ومع ذلك ، فان نظام بريتوريا لم يضع أي وقت في أن يثبت للعالم انه حتى هذا التأكيد كان مجرد علامة اخرى على طريق الخداع . وبينما كانت المفاوضات قائمة فان هذه الحكومة قد سارت قدما لتعيين حاكم عام لناميبيا ولاجراء تلك الانتخابات المضللة

بمقتضى دستور " شورن هالي " غير الشرعي ولاقامة ما يسمى بالجمعية الوطنية كجزء لا يتجزأ من مخطئها لانشاء حكومة عميلة في ناميبيا . ان عدوان من جنوب افريقيا على الدول المجاورة قد أوضح أشد درجات الوحشية خلال هذه الفترة . فبريتوريا قد كثفت من سياستها التي تقوم على التخويف والقمع ضد منظمة شعب جنوب غرب افريقيا ( سوابو ) ، والتنكيل بزعماء هذه المنظمة والكثير من أعضائها لغير ما سبب عادل .

ان تلك الامتهانات قد بلغت أقصاها فيما كشف عنه أخيرا وزير الخارجية " بوثا " من نية حكومته انشاء مجموعة من الولايات تقوم في جنوب افريقيا حتى يمكن أن يكون حل مسألة ناميبيا مجرد امر عرفسي . ان هذا الوضع لا يزال يشكل اجابة جنوب افريقيا على تحذير مجلس الأمن ، وهمنده الاجابة هي ؛ ان جنوب افريقيا لن تتعاون مع الامم المتحدة ، بل بدلا من ذلك فهي توجه امانة للعالم الآن باقتراح مضاد يهدف الى الاستمرار والتوسع في القبول الدولي لنظام الفصل العنصرى . ان الخطة الغربية التي اعتبرها بعض الذين خططوها غير ملائمة لم تعن الا مجرد توصية لدمار الذات ، ولتبيد أى شك بالنسبة لنوايا هذا النظام ، فان حكومة جنوب افريقيا قد أعلنت استعدادها لمواجهة أية عقوبات اقتصادية دولية بدلا من الالتزام بالخطة . ان بريتوريا على استعداد أن تعارض الاعتراف الدولي من أجل أن تضمن بقاءها . . . لكن كيف يمكن لاحد أن يعلن انه عدو للجميع ؟ وهل هناك برهان آخر ودليل أكبر من ذلك على ان الجنس البشرى يحتاج فسي وقتنا أن يتفهم ان عالمنا يواجه واحدا من أكبر المخاطر التي نكبت بها البشرية ؟

انه لمن المؤسف ان كل صمود يظهره موقف بريتوريا ما هو الا انعكاس للتأييد الذى وعده وأمه به أصدقاؤه ، اولئك الذين هم من بين الامم التي تضطلع بدور قيادى في عالمنا اليوم . ان أية زعامة تختار التواطؤ مع الشر تعطي بذلك مؤشرا بحدوث كارثة وتدمير للذات ، الأمر الذى يخشاه كثير من زعماء جنوب افريقيا . ان الاصداء المترتبة على مثل هذه الخطرسة لم تقتصر على افريقيا بمفردها ، ومن ثم فان واجبنا جميعا وبصفة خاصة ، اولئك الذين يؤثرون على مجرى التاريخ . ان نضمن ان هذا الشر لن يبقى بين الامم دون أن يقاوم .

ان الجهد الدائم الوحيد الذى يبدو انه يبذل في بعض الدوائر الهامة ليس هو حمل جنوب افريقيا على أن تتمشى مع المبادئ السامية للأمم المتحدة ، بل هو جعل الامم المتحدة تقبل

نظام الفصل العنصرى وأعماله . اننا جميعا نعتقد ان هذه المنظمة تمثل الامل الاخير للبشرية ، ولكن في مسألة ناميبيا ، فان الانسان قد يكتشف ان هناك تصميميا كبيرا كي نجعل الامم المتحدة غير ذات جدوى .

ان الحيل التي وقعت في الماضي القريب قد أدت الى اضعاف موقف سوابو داخليا وخارجيا ان مثل هذا الوضع ينبغي أن يصحح من جانب المجتمع الدولي ، لاسيما وان سوابو - على حد قول الامم المتحدة - " هي الممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا " وهو اقليم تقع مسؤوليته المباشرة على الامم المتحدة .

ومن المفارقات التي تواجه جيلنا ان اولئك الذين منحوا الاستقلال للمستعمرات التي كانوا قد استعمروها والذين اقترنت اسماءهم بكلمات الشرف يتآمرون الآن من أجل أن يسلبوا الاخرين حريتهم ويشجعون على معاملة الابرياء العزل في ناميبيا ، كما هو الحال في روديسيا وجنوب افريقيا ذاتها ، بما لا تسمح به القوانين الخاصة بمعاملة المجزمين في بلادهم .

ان رئيس مجلس ناميبيا في بيانه الذي القاه يوم الاربعاء الماضي قال ان المشاورات التي اجريت في آسيا وجنوب شرق افريقيا وشرق وغرب اوربا قد كشفت عن تضامن دولي متزايد مع شعب ناميبيا . وقد أكد كذلك ثبات التزام المجتمع الدولي بالمشاركة الفعالة في جهود الامم المتحدة من أجل انسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا وأن يكفل تحقيق الاقليم لتقرير المصير والحرية والاستقلال . ان هذه الدورة العاشرة الاستثنائية بشأن ناميبيا التي تحدث في العلم الدولي للتضامن مع شعب ناميبيا وفي ضوء عناد جنوب افريقيا تمنح لجميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة فرصة جيدة لتنفيذ الاجراء الذي كان لابد من تنفيذه منذ امد بعيد وهو وضع حد لاحتلال جنوب افريقيا غير المشروع لاقليم ناميبيا وبذلك يتمكن شعب ناميبيا من تحقيق الحرية والاستقلال دون اى ابطاء . ان الفرصة تقتضي منا دعم سوابو بجميع الطرق الممكنة عسكريا ، وماديا ، واقتصاديا ، وماليا حتى يمكن للمنظمة ان تكون في وضع استعداد لتواجه قوة المضطهد ولتمسك زمام الامور في ناميبيا عما قريب . وينبغي ألا تغرب عن بالنا تلك الحقيقة الثابتة وهي ان النزاع في ناميبيا هو بين حكم الاقلية في جنوب افريقيا من ناحية والامم المتحدة وبقية البشرية من ناحية اخرى . وينبغي لنا جميعا ان نؤكد من جديد مسؤولية الامم المتحدة المباشرة عن ناميبيا وان نبين من جديد تأييدنا التام لمجلس الامم المتحدة لناميبيا . وعلينا جميعا ان ندين جنوب افريقيا على تلك الفظائع التي ترتكبها ضد شعب ناميبيا . علينا ان نمضي قدما باسم العدالة التي تقتضي منا تصحيح الاخطاء وان نعمل متضافرين الآن من اجل انتصار الخير على الشر .

وتمشيا مع التحذير الذي اعربنا عنه عند اعتماد القرار ٣٩٤ ( ١٩٧٨ ) ينبغي على مجلس الأمن ان يجتمع بسرعة لاتخاذ جميع الاجراءات التنفيذية التي تهدف الى ان تكفل ادعان جنوب افريقيا لقرارات ومقررات الامم المتحدة بشأن ناميبيا . ان جنوب افريقيا تتوقع اعتماد هذه التدابير . وعلينا ان لا نخيب أمل نظام الفصل العنصرى .

السيد فارغالاكويروس (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : ان مسألة ناميبيا تطرح مرة اخرى على الجمعية العامة . ان وفد بلادنا لا يود ان يفوت هذه الفرصة ليبين من جديد امام هذا الجمع تددينا بالموقف الصلف وغير القانوني لحكومة جنوب افريقيا التي لا تزال تحتل دونا حق اراضي ناميبيا ، متجاهلة بذلك القرارات المتكررة التي اعتمدها جميعتنا ، وأخطر من ذلك فهي تنتهك الحقوق الجوهرية لشعب ناميبيا وتطبق الممارسة البغيضة للفصل العنصرى في الاراضي المحتلة .

ان تمرد حكومة جنوب افريقيا يؤثر ليس فقط على الحقوق المشروعة لشعب ناميبيا ولكنه ايضا يشكل وصمة في جبين المجتمع الدولي ، وهو علامة على عدم احترام منظمنا التي قامت منذ اكثر من ١٠ سنوات بالمطالبة بانهاء انتداب جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د-٢١) الصادر في ٢٧ من تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٦ .

ومنذ ذلك الوقت فان مسؤولية تحقيق الاستقلال الكامل المطلق تقع على عاتق الامم المتحدة . ومن المؤسف لهذا السبب انه بعد ذلك الوقت الطويل لم يوجد حل مرض لهذه المشكلة . والبرهان على ذلك الصعوبات في تنفيذ خطة العمل التي اقترحتها مجلس الامم المتحدة لناميبيا وهي الخطة التي اعتمدها الجمعية العامة خلال الدورة التاسعة الاستثنائية التي انعقدت منذ عام . والبرهان ايضا تلك العقبات التي اثيرت ضد الجهود التي بذلها الامين العام لتنفيذ خطة الدول الغريبة الخمس لمجلس الأمن تطبيقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان ناميبيا تشكل احد معاقل الاستعمار الاخيرة ، وان استقلالها وتقرير مصيرها يجب ان يضمهما المجتمع الدولي دون مزيد من الابطاء ، ويجب ان نضمن هذا الاستقلال لان احتلال البلد امر غير مشروع ويعيق مقدرة الامم المتحدة على حل المشاكل الكبرى التي تصطدم بها الانسانية ، ويعيق الرادة السياسية لدى الدول العظمى التي تريد تحقيق قرارات منظومتنا .

ان كوستاريكا تؤيد حق تقرير شعب ناميبيا في الطريق الى الاستقلال وحقه في اختيار نظام الحكم الذى يعتبره مناسباً ؛ وتؤيد ايضا مبدأ السلامة الاقليمية . وهذا يعني ان اية تنازلات لجنوب افريقيا لا يمكن ان تعتبر مشروعة . ولذلك فان من الخطأ اجراء مفاوضات بشأن خليج والفيس لانه يشكل جزءاً لا يتجزأ من اراضي ناميبيا ويشكل واحداً من الموارد الطبيعية لهذا البلد . ولهذا السبب فاننا نأسف على الضم غير المشروع لذلك الجزء الذى لا يتجزأ من اقليم ناميبيا من جانب جنوب افريقيا .



ان استقلال ناميبيا هو حق مشروع ويجب ان يكون نتيجة لتقرير المصير لهذا الشعب . ان الامم المتحدة يجب ان تضمن هذا الاستقلال بتطبيق كافة البنود الواردة في الميثاق ويجب ان تطبق العقوبات الفعلية السفورية على نظام جنوب افريقيا وأن تلجأ اذا ما لزم الامر الى التدابير التنفيذية التي وردت في الفصل السابع من الميثاق . ان اى تأخر آخر في قيام منظمنا بتطبيق هذه القرارات المختلفة ليس من شأنه الا ان يؤدي الى العنف في افريقيا تضرر بالسلم والأمن الدوليين .

ان وفد بلادى يأسف ويشجب صراحة الانتهاكات المستمرة للحقوق الاساسية لشعب ناميبيا . ونرى ان اى تسوية عادلة ودائمة لا يمكن بلوغها الا اذا اشتركت سوابو الممثلة الشرعية لشعب ناميبيا .

ان استقلال ناميبيا يجب ان يكون مهمة في رأس اولويات الامم المتحدة وهدفها الفورى باعتبارها المنظمة التي تحاول تحقيق مبادئ الميثاق . ان لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير . وعند ذلك فقط يمكن تحقيق السلام الدولي وتجنيد الاجيال القادمة ويلات الحروب \* .

\* في الساعة ١٠ / ١٢ تولى الرئاسة السيد سمبا ناناي (بوروندى) .

السيد هولاي (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان القضاء النهائي على سيطرة نظام جنوب افريقيا العنصرى على ناميبيا وتصفية المعقل الاخير للنظام الاستعماري للامبريالية فسي افريقيا ، يمثلان احدى المشاكل الملحة في يومنا هذا ويعتبران تحديا للامم المتحدة .  
ان الموقف في ناميبيا يتجه من سيء الى اسوأ . وكما ذكر مجلس الامم المتحدة لناميبيا في ١١ ايار/مايو ١٩٧٩ في رسالة الى الامين العام :

” ان الادارة غير المشروعة لجنوب افريقيا في ناميبيا تعتمزم منح ما يسمى بالجمعية التأسيسية في وند هوك ’ سلطات تشريعية وتنفيذية واسعة ‘ .  
” ومن الواضح ان جنوب افريقيا مصممة على فرض نظام عميل على ناميبيا تعتمزم من خلاله ادامة استغلالها الاستعماري لشعب ناميبيا وموارده ” (A/33/564 para, 1 and 2)  
ان هذه التحركات لنظام جنوب افريقيا قد جعلت من الواضح ، كما ينم عن ذلك بيان مجلس ناميبيا ، ان اقتراح دول الغرب الخمس من أجل تسوية في ناميبيا الذى ادرج في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، في الوثيقة S/12636 ، قد اخفق ، وان شعب ناميبيا يحتاج الى معونة عاجلة .  
في هذا الصدد ، اود أن أؤكد من جديد وجهة نظر حكومتي ، وهو انه لا يمكن تصور أى حل عادل لمسألة ناميبيا الا على اساس الانسحاب التام وغير المشروط لقوات الاحتلال وقوات الشرطة في جنوب افريقيا والقضاء على الادارة التي فرضتها بريتوريا وتشكيل حكومة تقودها سوابو وضمان سلامة اراضي ناميبيا ، وبمضى اى من الحفاظ على سيادة ناميبيا على خليج والفيش . ان اى منهاج آخر من شأنه ان يخدع شعب ناميبيا ويعد من سيطرة جنوب افريقيا ويصعد من النزاع ويوسعه .

ان نظام جنوب افريقيا لا يزال يتجه نحو نوع من الاستقلال غير الشرعي على غرار روديسيا الجنوبية ويستمر هذا في مناخ من تصاعد الغارات والحشود العسكرية والاعتداءات المسلحة ضد انفولا والبلدان المجاورة . ان هذه الخطوات ، بل ومجرد وجود العنصرين في ناميبيا تشكل تهديدا خطيرا لاستقلال الدول الافريقية وللسلم والامن الدوليين .  
ان النظام العنصرى يستطيع بل ويجرؤ على ان يفعل ذلك لأنه يتمتع بالتأييد الكامل من جانب دول الغرب الرئيسية . وان البيان الذى اعتمده الاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق لبلدان

عدم الانحياز في مايتوقد ضم قوائم بأسماء تلك البلدان والشركات متعددة الجنسية التي تحمسي وتساعد العنصريين على ادامة السيطرة الاستعمارية كما ينص البيان على ان الجيوش العنصرية بتأييد المرتزقة وتقنيات من تلك الدول ، تصعد من هجماتها وأعمالها العدوانية ضد دول المواجهة . كما انه يذكر ان التعزيز العسكري المستمر من جانب العنصريين وكذلك التكنولوجيا التي يتلقونها في المجال النووي تشكل تحديا سافرا للام المتحدة التي تحاول جاهدة الابطاء من سباق التسلح ودعم الامن وسياسة الانفراج .

ان ما نحتاج اليه الان هو وضع حد لأي تعاون اقتصادي وعسكري ونووي مع جنوب افريقيا ، وان نجعل المسؤولية المباشرة لمجلس الام المتحدة لناميبيا ناجعة ، وضع حد للاحتلال غير الشرعي لجنوب افريقيا في ناميبيا ، ان نمكن شعب ناميبيا بقيادة سوابو ، من ممارسة حق تقرير المصير والاستقلال في حرية ؛ حل ما يطلق عليه بالجيوش القبلية في ناميبيا التي انشأتها جنوب افريقيا كاجراء لكي تضمن سيطرتها على الاقليم بعد الاستقلال ؛ ان نضمن ان خليج والفيس يبقى جزاء لا يتجزأ من ناميبيا لان الضم غير الشرعي لهذا الميناء الرئيسي ، وهو الطريق الاقتصادي الحيوي لناميبيا ، هو محاولة متعمدة من أجل تقويض السلامة الاقليمية والاستقلال الاقتصادي والامن القومي لناميبيا ؛ ان نمح كل تأييد للنضال المسلح لشعب ناميبيا بقيادة سوابو ، الممثلة الحقيقية والوحيدة له ، حيث ان تكثيف نضال التحرر المسلح لا يزال العامل الحاسم في الجهود من أجل تحقيق تقرير المصير ، والحرية والاستقلال القومي في ناميبيا موحدة . ان الامم المتحدة يجب أن توامل تحمل مسؤولياتها فيما يتعلق بالاقليم الى حين تحقيق الاستقلال الحقيقي .

كخطوة اولى نحو الوفاء بهذه الحاجات ، من الالهمية البالغة تطبيق عقوبات اجبارية شاملة ضد جنوب افريقيا كما نص عليها ميثاق الامم المتحدة في الفصل السابع ، وبصفة خاصة المادة ٤١ . استطيع ان اؤكد لكم ان جمهورية هنغاريا الشعبية سوف تبذل قصارى جهدها لكي تضمن تطبيق هذه العقوبات بأسرع وقت ممكن علاوة على ذلك ، وكما حدث في الماضي ، فاننا سوف نساعد شعب ناميبيا في نضاله العادل من أجل التحرر الكامل والنهائي من قبضة الاستعمار ، أي من حكم نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

السيد بوعياض أفا (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : ان الجمعية العامة تستأنف أعمال دورتها الثالثة والثلاثين لكي تبحث مسألة ناميبيا التي تشغل في الحقيقة منظمنا منذ انشائها . ومن بين كافة الاراضي التي هي تحت وصاية الامم المتحدة ، فان اقليم ناميبيا وحده لا يزال تحت السيطرة الاستعمارية . ان هذه حقيقة لم يسبق لها مثيل ان شعب ناميبيا قد استعمر ثم اعيد استعمار من جديد . وفي هذا الوقت العصيب في مناقشاتنا حول مستقبل ناميبيا يجدر بنا ان نذكر بأن الامم المتحدة تضطلع بمسؤولية خاصة عيال ناميبيا . وفي الواقع ، انتهى انتداب جنوب افريقيا في عام ١٩٦٦ ، بمقتضى قرار الجمعية العامة الذي اكده مجلس الأمن ، وان وجود جنوب افريقيا في هذا الاقليم اصبح بذلك أمرا غير مشروع . ومنذ ذلك التاريخ لم تكف بريتوريا عن تحدى منظمنا رغم ادانة العالم اجمع . وعلى مر السنين فان الجمعية العامة قد رأت ان احتلال ناميبيا من جانب جنوب افريقيا ليس فقط أمرا غير مشروع وانما هو امر خطير على المنطقة برمتها .

لقد اعتمد كذلك من قبل مجلس الأمن الكثير من التدابير من أجل الضغط على حكومة الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا . وقد انتهكت جميع هذه التدابير من قبل بعض أعضاء مجلس الأمن الذين تربطهم علاقات وثيقة بجنوب افريقيا ، وتمثل هذه العلاقات أهمية كبرى بالنسبة لها ؛ تدفعها الى تناسي التزاماتها حيال المجتمع الدولي بأسره .

وفي خلال هذه الدورة المستأنفة ، هل سنرى نفس التردد والتسويفات التي كانت تحدث في الماضي . اننا نعتقد أن الوقت قد حان لننهي هذا الوضع المؤسف بالنسبة لكرامة منظمتنا . لقد حان الوقت كي نعتد في هذه الدورة تدابير فعّالة لاجبار جنوب افريقيا على المشول السى القرارات التي تتخذها هذه الدورة . ذلك أن وجود جنوب افريقيا في ناميبيا قد أصبح أمرا مليئاً بالمخاطر بالنسبة للجنوب الافريقي ؛ وهو يمثل خطرا مباشرا بالنسبة لجميع الدول الافريقية المجاورة التي تجد أمنها مهددا . ان التدخلات المتكررة من قبل العنصريين في هذه البلدان تعتمد على القوة العسكرية . وهذا أمر ليس سرا بالنسبة لاي انسان . لقد تحولت ناميبيا الى قاعدة عسكرية ، وفي نفس الوقت أصبحت حقلا خصبا لسياسة الفصل العنصرى . ومن الواضح ان خطة جنوب افريقيا بالنسبة لناميبيا تتمثل في اقامة نظام عميل ؛ وفي تأكيد استغلالها لشروات البلاد لصالح جنوب افريقيا . ان هذه الخطة تمثل جزءا من استراتيجية شاملة ؛ من أجل السيادة على الجنوب الافريقي كله . وقد تطور ذلك في جنوب افريقيا نفسها . ان سياسة اقامة البانتوستانات في الجزء الجنوبي من قارتنا الافريقية تتم بسرية في اطار السلطات البوليسية والحكومة العنصرية في جنوب افريقيا وتؤدى الى آلام رهيبية ؛ راح شعب ناميبيا ضحية لها خلال عشرات السنين . اننا نرى هنا محاولات صارخة تقوم بها بريتوريا للحصول على حق استبعاد شعب ناميبيا بالسعي الى تثبيت سيادة الأقلية البيضاء .

وانطلاقا من أراخي ناميبيا ، يقوم النظام العنصرى ، بشن هجمات ضد الدول المجاورة ، وهي اعتداءات يدعى انها ضد معسكرات تدريب ( سوابو ) ، ان الهدف الاساسي للاعمال الاجرامية المتوحشة لفاشي بريتوريا هو تخويف الدول المجاورة واشاعة عدم الاستقرار فيها ؛ التي تقوم بواجبها في مساعدة الشعب الناميبى من أجل استعادة استقلاله . وحيال هذه الاستراتيجية التي تنتهجها بريتوريا ، يجب على المجتمع الدولي أن يتمسك بأكبر قدر من الحزم للتنديد بنظام

التفرقة العنصرية الذي يقوم عليه نظام جنوب افريقيا وتطبيق اجراءات أكثر فعالية من أجل اقرار الاحترام للقانون الدولي . اننا لا نستطيع ان نفهم تردد بعض الدول الاعضاء في مجلس الامن في أن تتخذ فورا أشد التدابير التي نص عليها الميثاق .

ان المسؤولية عن هذه السياسة العدوانية والعنصرية لبريتوريا تقع على الدول التي على الرغم من مقررات الامم المتحدة ، تستمر في تأييد جنوب افريقيا وفي تقديم المساعدة الاقتصادية والعسكرية بقدر لم يسبق له مثيل ، بينما يشاركوننا بالتنديد بالفصل العنصرى . اننا كنا نفضل ان نراها تشارك معنا في المطالبة بالجلء الفورى من قبل جنوب افريقيا عن أراضي ناميبيا . ان هذه البلدان تتظاهر بأنها تجهل ان مشكلة ناميبيا ترتبط بالموقف الاستعماري الداخلي في جنوب افريقيا نفسها . وكذلك بالنسبة للجنوب الافريقي كله وبصفة خاصة في روديسيا الجنوبية . ان الوجود غير المشروع لجنوب افريقيا في ناميبيا يشكل جزءا من الاستراتيجية الدفاعية لنظام جنوب افريقيا العنصرى . ولذلك لا يمكن حتى أن نفكر في حل مشكلة ناميبيا اذا تجاهلنا دور " رجل الشرطة " الذي أعطته جنوب افريقيا لنفسها في المنطقة . ان التصريحات التي تدلي بها بريتوريا لصالح نظام روديسيا الجنوبية توضح هذه السياسة التي تهدف الى اقامة أكثر من منطقة خاضعة للنفوذ الاستعماري الجديد والعنصرى ، وحقلا للمؤسسات عبر الوطنية التي أصبحت فعلا شريكا له أهميته .

لقد بذلت - في عام ١٩٧٨ - جهود خارج اطار عمل الامم المتحدة للتفاوض مع جنوب افريقيا بشأن ما يسمى " بالحل السلمي " لمشكلة ناميبيا . لقد زعم أن هذه الجهود كانت تستند الى القرار رقم ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) الصادر من مجلس الامن . اننا نعتقد ان المبادرين بها أرادوا بالأحرى ان يستخلصوا أية ميزات يمكن ان يحصلوا عليها نتيجة العلاقات السياسية والاقتصادية الوثيقة بينهم وبين جنوب افريقيا ، وأيضا كي يحاولوا استخدام وضعهم المتميز في منظمنا . وينبغي أن نذكر أن قادة ( سواهو ) - بينما لا يتشبهون بالأوهام فيما يتعلق بجنوب افريقيا - قد أبدوا استعدادهم لبحث حل سلمي ، وقدّوا تنازلات هامة . ونحن من جانبنا ، آمنا دائما بأن تلك المبادرات ينبغي الحكم عليها بنتائجها . وقد كانت شكوكنا مؤكدة ، لانه كما كانت الحال بالنسبة للمحاولات الثلاثة السابقة - فان الجهود التي بدأت في عام ١٩٧٨ قد اصطدمت بنفس

العقبة ، أى الرفض العنيد من قبل جنوب افريقيا لبحث أى شيء يمكن ان يؤدي الى استقلال حقيقي لناميبيا . ومن الواضح الآن ان جنوب افريقيا لم تكن تهتم أبدا بالوصول الى حل سياسي لمشكلة ناميبيا ، ذلك انها أكثر من ذلك ، تستمر في تدعيم قواتها العسكرية التي تستخدم بوحشية في ناميبيا ، وفي خارج هذا الاقليم .

وهكذا ، فان هذه الجهود ، مهما كانت قيمتها ، كانت تهدف فقط الى منح مهلة إضافية لبريتوريا ، مكنتها جيدا من ارساء قواعد تسوية سلمية زائفة في ناميبيا . وفي هذا السياق ، تثار مسألة ناميبيا برمتها ، عندما وصلت ثورتها الى مرحلة متفجرة ، التي قد تؤدي الى مشكلة أكثر أهمية بالنسبة لعناصر التوازن الدولي . ان الشعب الناميبي - تحت قيادة ( سوابو ) - قد أظهر نضجه عن طريق محاولة البحث عن حل تفاوضي . وهو قادر أيضا على ان يظهر ارادته في استعادة حريته والتحكم في مصيره . ان نضاله البطولي المسلح ، قد أصبح فاصلا أكثر فأكثر ، وكذلك فان النضج السياسي لقادته - وأولهم الرئيس سام نجوما - قد حاز أعظم الاحترام وأكبر الاهتمام .

ان الجزائر تقف دائما في صف الانسحاب الكامل والفوري لقوات وادارة جنوب افريقيا ونقل السلطة الى ( سوابو ) ، المعترف بها من قبل منظماتنا باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي . ولهذا الغرض ، من الضروري للأمم المتحدة ، وبصفة خاصة مجلس الامن ، ان تتخذ في الحال عملا حاسما في اطار الفصل السابع من الميثاق . ان فرض العقوبات الاقتصادية الالزامية ، بما في ذلك حظر البترول ، هي التدابير الاولى التي ينبغي على مجلس الامن ان يتخذها ضد نظام جنوب افريقيا العنصري .

وانا فشل مجلس الامن في التصرف مرة أخرى ، فينبغي على الجمعية العامة أن تتخذ التدابير الضرورية التي يحتمها تدهور الموقف في ناميبيا الناجم عن محاولات بريتوريا عرقلة عملية الاستقلال الوطني للبلد ، بما في ذلك خليج والفيس .

وقبل أن انهي كلمتي ، أود أن أركز على أهمية دور مجلس الامم المتحدة لناميبيا كسلطة ادارية لناميبيا حتى حصولها على الاستقلال . وفي المرحلة الحالية من نضال الشعب الناميبي ، من المحتم أن يتمتع المجلس بأعظم قدر من التعاون والتأييد من كل الدول الاعضاء . ان هذا التأييد ضروري للمجلس اذا ما كان عليه ان يستمر في تحمل مسؤولياته بطريقة فعالة متزايدة .

وعلى أية حال ، فانه خلال زيارة قامت بها بعثة استشارية الى الدول الاشتراكية . أكدت لها هذه الدول مساندة الصادقة والصريحة . وأود أن أوجه لها شكرى الجزيل لحسن ضيافتها للحفاوة التي استقبلت بها هذه البعثة ، التي أوفدها المجلس التي تشرفت برئاستها . وأخيرا ، أود أن أؤكد ان الجزائر وفيه لمبادئها المتمثلة في التزامها التام بمساندة البلدان المناغلة من أجل استعادة حقها في تقرير المصير والاستقلال . تؤكد اليوم رغبتها في زيادة مساعدتها للكفاح المسلح الذى تشنه سوابغ ضد الوجود غير الشرعي لجنوب افريقيا في ناميبيا . وسوف نظل على هذا التضامن ما بقي شعب ناميبيا يشن حربه من أجل استعادة جميع حقوقه .

السيد سنكلير ( غيانا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان قضية ناميبيا هي قضية فريدة

في تاريخ الامم المتحدة . ففي تاريخ المنظمة الطويل ضد الامبريالية والاستعمار . فان هذا هو الاقليم الوحيد الذى تحملت الامم المتحدة مسؤوليته مباشرة وهو الاقليم الاول والوحيد الذى أنشأت الجمعية العامة من أجله هيئة ادارية لتقوم على ادارته حتى يحقق استقلاله . وقد تحملت الجمعية العامة هذه المسؤولية غير العادية لمواجهة لتحذ غير عادى من قبل جنوب افريقيا عندما رفضت وضع الاقليم الذى انتدبتها عليه عصبة الامم السابقة تحت نظام الوصاية الدولية . كما رفضت الاعتراف بولاية الامم المتحدة كخليفة لعصبة الامم . لقد اتخذ هذا الاجراء تمشيا مع مبادئ ميثاقنا الذى التزم الاعضاء بمقتضاه باحترام مبدأ تساوى حقوق الشعوب وتقرير مصيرها .

انه مما تنفرد به طبيعة هذه المسألة اننا عندما نتحدث عن ناميبيا انما نتحدث عن مسائل عديدة كلسها مترابطة فيما بينها . اننا نتحدث عن حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وفي استقلالها وفي امتلاكها لمواردها الطبيعية والاشراف عليها . وفي الثقة في الامم المتحدة ، اننا ندرس مدى استطاعة منظمنا التصرف دفاعا عن أهداف الميثاق ومبادئه ، وازاء تصورات البعض لمصالحهم الاستراتيجية والتجارية ، وان نتحدث عن ناميبيا انما نتعرض لوضع يسمع فيه لعضو واحد من بين أعضاء منظمة يحرصون على تأكيد ايمانهم بحقوق الانسان الاساسية وبكرامة الفرد وقيمه ، بأن يتجاهل تماما ويتحدى ارادة الاغلبية الساحقة فيما يتعلق باحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للملايين العديدة من البشر . نعم ، ان ناميبيا تعني أساسا مسألة الحرية ، حرية شعب هذا الاقليم في ممارسة حقه في تقرير مصيره مع عدم المساس بسلامة أراضيه . وحرية في تحرره من الظلم



والاستبداد . هذه هي القضايا الاساسية والحيوية المتعرض لها في المسألة الناميبية . ان الاعتراف بهذه العوامل وما تنطوي عليها من ضمنيات خطيرة على السلم والامن في الداخل وعلى فعالية منظماتنا في المستقبل ، هو الذي يضفي أهمية خاصة على أي بحث تجريه هذه الجمعية للمسألة الناميبية لا سيما في هذه الدورة المستأنفة المنعقدة في هذه الفترة الخاصة من الزمن .

ومنذ تعرضنا في آخر مرة لهذه المسألة ، شاهدنا تطورات مقلقة للغاية في هذا الاقليم أو فيما يتعلق به ، تطورات لا بد أن تتخذ الجمعية موقفا محددًا منها في هذه المرحلة . هناك نظام بوثا الذي أعلن حديثًا عزمه على منح سلطات تشريعية وتنفيذية للجمعية التأسيسية غير المشروعة وهي التي انبثقت عن انتخابات كانون الاول / ديسمبر الماضية ، غير القانونية والتي أعلن مجلس الامن عن حق أنها لاغية وباطلة ، وأهاب بالدول عدم الاعتراف بنتائجها . وهذه هي الجمعية غير المشروعة التي تحاول جنوب افريقيا الان تحويلها الى جمعية وطنية واغفاء سمة الشرعية والقانونية عليها باعتبارها حكومة مؤقتة لناميبيا . ان عنوان الخطاب واضح الى درجة ان الكل يستطيع أن يستشف منه مضمونه . اننا نشاهد اتجاهًا تدريجيًا ولكنه متواصل ومتزايد السرعة نحو اعلان انفرادي لاستقلال ناميبيا ، حتى لو كان بوثا يحاول أن يؤكد لنا ان الابواب ما زالت مفتوحة للحوار مع الامم المتحدة بشأن الخطة التي اعتمدها مجلس الامن بالقرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . لقد كان هذا أسلوبه على مدى فترة اتصاله بالدول الغربية الخمس بشأن تنفيذ هذه الخطة . ويتلخص في الالتجاء الى المفاوضات كوسيلة لاظهار التمسك بالمعقول والسعي الى استعادة الاحترام بينما يتم المضي في الخطة الموضوعية لناميبيا . فمأنا يعني في هذه الحالة القول " ان الابواب لا تزال مفتوحة ؟ " . لقد كانت مفتوحة عندما جرت الانتخابات غير المشروعة في الاقليم في كانون الاول / ديسمبر الماضي والحقيقة ان ما يدعى " بالابواب المفتوحة " لا صلة له بتطور الخطة التي رسمها نظام بريتوريا العنصرى لمستقبل ناميبيا .

ان الاعمال الاخيرة التي قام بها نظام بريتوريا فيما يتعلق بناميبيا تبتعد كثيرا عن الاحكام التي تضمنتها مقررات مجلس الامن والجمعية العامة بشأن ناميبيا ، كما أنها تبتعد عن رغبات شعب الاقليم التي تعبّر عنها سوابو الممثل الشرعي له . ان شعب ناميبيا لا يريد الا أن يمارس حقه في الحياة كشعب حر داخل اقليمه تحت ادارة يختارها نفسه بحرية . ويجب على بوثا وعصبيته

ان يعترف بأن محاولة بناء مستقبل لناميبيا على أسس تتجاهل رغبات وحقوق شعب الاقليم انما هو استثمار في غير المضمون فيكون عائده وفيرا . ان الدروس التي يلقيها التاريخ تقول انه مهما طال انكار حرية شعب ، فان الرغبة في هذه الحرية لا تموت أبدا . والحق أن الانكار المتواصل للحرية انما يكون حافظا قويا لقوى التحرر . وفي مجال حديث أوسع لا يمكن عزل قضية ناميبيا عن نطاق الجنوب الافريقي كله . وفي هذا الصدد ، يجب النظر الى جهود برينوريا لابقاء سلطتها في ناميبيا عن طريق اقامة ادارة تورنهال العميلة على انها محاولات لانشاء بانتوستان آخر ممددة بذلك الى كوين الحدود الشمالية للمنطقة التي يسود فيها الفصل العنصرى . وعلينا ان ننظر في هذا السياق الى تصورات بوثا وقد دعمتها في ذهنه ما جرى مؤخرا في روديسيا من ما يدعى بانتخابات " مجموعة من الدول " حول جنوب افريقيا بشكل ما يعتبر في نظره ضمانا للأقليات البيضاء في هذه المنطقة . ولن يتحقق الهدف من المجموعة ان لم تلعب دور المحيط الحامى للفصل العنصرى من هجمات قوى الحرية والعدل وضد مد الوطنية الجارف في افريقيا والانفعالات الجماعية لافريقيا السوداء والشعوب التقدمية في العالم أجمع .

ان الامن الذى تتصوره حكومة جنوب افريقيا في هذه المجموعة من الدول انما هو وهم . ذلك أن بوثا وسميث لم يتركا لشعبي ناميبيا وزمبابوى خيارا في حمل السلاح للنضال من أجل حريتها . وعندما حملا السلاح في سبيل ذلك وصف قادة سوابو والجمهه الوطنية بأنهم " ارهابيون " . فلا بديل لهم من أن يتجهوا الى أولئك الذين يقدمون لهم الاسلحة . وعندما يسعون الى هذه المساعدة يوصمون بأنهم عملاء وتجار لا يد يولوجيات غربية . فما معنى ذلك . وهل المفهوم الحرية معنى خاص عندما يطبق على شعبي ناميبيا وزمبابوى ؟ ان شعبي ناميبيا وزمبابوى يبحثان عن الحرية ويسعيان اليها بكل قوة كسائر شعوب العالم في أى عهد من العهود ولم يتورعا عن الجود بأرواحهما في سبيل نيل هذه الحرية ، فعلى بوثا وسميث الاعتراف بأنه ليس من المستطاع أن يحولا آلاف الناميبيين والزمبابويين الى مجاهدين ويبيدوا بعد ذلك قلقهما على أمن الاقليات البيضاء في الجنوب الافريقي .

ويضع الوضع الحالي في ناميبيا أمام منظمنا أحد أخطر التحديات لسلطتها وصدقها ، ويجب علينا جميعا جماعات وأفرادا أن نواجه هذا التحدي بحزم . ووفد بلادي من ناحيته ، يؤكد مرة أخرى تأييده للكفاح المسلح لشعب ناميبيا تحت قيادة سوابو ، ممثله الشرعية ونحن ندعو المجتمع الدولي الى أن يقدم تأييدا معنويا ، وماديا ، وماليا لسوابو لمواصلة هذا الكفاح المسلح . ونحن ندين اداة قاطعة النظام العنصرى لاحتلاله فير المشروع المستمر لنايبيا وندعوه مرة أخرى الى أن ينسحب من الاقليم ؛ وندين هذا النظام لأعمال العنف وأعمال الارهاب التي يرتكبها ضد شعب ناميبيا والاعتداءات المسلحة ضد الدول المجاورة . ونطلب عزل جنوب افريقيا عزلا كاملا من جانب المجتمع الدولي .

ويرى وفد بلادي أن هذه الجمعية يجب أن تؤكد مرة أخرى سلطة مجلس الأمم المتحدة لنايبيا ، ويجب أن تعلن أن الجمعية التأسيسية المزعومة باطللة ولاغية . وندعو جميع الدول الى عدم الاعتراف بها ، وبأية هيئة تفرضها جنوب افريقيا على ناميبيا . ويجب على جمعيتنا هذه أيضا أن تدعو مجلس الأمن الى أن ينعقد على وجه السرعة ليتخذ اجراءات تنفيذية ضد جنوب افريقيا كما هو وارد في الفصل السابع من ميثاقنا .

ويأمل وفد بلادي ويتوقع أنه حينما ينعقد مجلس الأمن فإنه سيتجاوز تقليد اصدار الادانات والاسراع بايقاظ ضمير المجتمع الدولي . انه يستطيع أن يفعل من أجل ناميبيا أكثر من مجرد الادانة تلو الادانة واصدار تهديدات مقنعة . ويمتلك مجلس الأمن الوسائل والسلطة لاتخاذ الاجراءات الفعالة ، بل والحاسمة ضد كل ما يدينه ، ولكن للأسف هناك عقبات أمامه . وان تاريخ تعامل مجلس الأمن من جنوب افريقيا كان بصورة رئيسية قصة من التآلف مع النظام القائم في ذلك الاقليم . ولقد سعى المجلس الى ايجاد اختيارات تسمح له بأن يؤخر توجيه ضربة قاضية لجنوب افريقيا ، وعندما نؤجل هذه الضربة القاضية فاننا نعطي فرصا أكبر لبوتا . وهو حريص على استعمال أية فرصة نعطيها اياها لكي يخلق مواقف جديدة . وفي النهاية ، فاننا سنواجه أمرا واقعيا في ناميبيا سوف يكون التعامل معه أصعب بكثير من المواقف السابقة .

ان وفد بلادي يعرف تماما أن سرعة تحرك مجلس الأمن أبطأ سرعة وأكثرها محافظة . وفي مسألة ناميبيا ان سرعة عمل مجلس الأمن قررها أولئك الذين يشعرون أنهم عاجزون عن اخضاع

الاعتبارات التجارية لاعتبارات المبدأ والعدالة . وقد رفضت بوضوح واضحة اقتراحات مجلس الأمن بتحرير ناميبيا ، وهي الاقتراحات التي كانت قائمة على خطة الشركاء الخمسة الأساسيين وان نوع العمل الذي سيقومون به في المجلس سيكون كذلك اختبارة حقيقيا ، من جهة ، لمدى تعهدهم بأهداف تلك الخطة ؛ ومن جهة أخرى ، لشعورهم نحو الأقليات البيضاء التي تضلهم الأغلبية السوداء .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أود أن أحيطكم علما بأن البلدان الآتية قد اشتركت في مشروع القرار A/33/L.37 : انغولا ، جزر البهاما ، البحرين ، بربادوس ، كولومبيا ، جمهورية جيبوتي ، فرينادا ، فولتا العليا ، ماليزيا ، الجمهورية العربية السورية ، سنغافورة ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، اليمن .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥